حركة"21 إبريل" تدعو الشعب السعودي إلى "الحِراك"

والخروج إلى الشوارع وتُحدّد خلال بيان "أماكن التظاهر".. وَقف "بيع أرامكو" وإخراج المُعتقلين وإرجاع صلاحيات "الهيئة" أهم أهدافها.. مُغرّدون يؤكّدون على سلمية الحِراك وحسابات تتّهم إيران بالوقوف خلفه"

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي:

أصدرت حركة مُعارضة للنظام السعودي، والتي أطلقت على نفسها "حركة 21 إبريل"، بياناً حمل الرقم 4، دعت فيه شعب العربية السعودية إلى الخروج (اليوم الجمعة 21 إبريل)، وذلك بعد صلاة العصر، وقد حدّدت الحركة مواقع بعينها للحراك والتجمّع، ففي محافظة جدة سوق المحمل، الرياض شارع التحلية، المنطقة الشرقية كورنيش الدمام، الأحساء سوق القيصرية، أما في بقية المدن ففي مركز المدينة.

وقالت الحركة في بيانها:"لقد بذل الشعب أبناء الشعب المُخلصين في التعبير عن رفض القرارات السياسية، والاقتصادية بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي، وكان الرد من آل سعود، قمع الحريات وسجن الشرفاء، وتبديد ثروات الشعب، وما دامت الأبواب مُغلقة، وجب أن يكون هناك حراك شعبي، للغيورين على ثروات بلدهم، المُطالبين بالحرية كبقية الشعوب، لذلك سوف يقوم الشعب بحراك يوم الجمعة، 24 رجب، الموافق 21 أبريل".

وحدّدت الحركة الهدف من دعوتها لهذا الحراك غير المسبوق، وهو وقف بيع شركة أرامكو، إيجاد حل لمشكلة العاطلين، محاكم مُستقلة، إعادة علاوة الموظفين، إخراج المُعتقلين، إعادة علاوة العساكر، مملكة دستورية، سحب شبوك الأمراء، برلمان مُنتخب من الشعب، إرجاع صلاحيات الهيئة بالكامل، كما دعت

الحركة رجال الأمن في المملكة، عدم المساس بالمواطنين، فهم منهم.

"حراك 21 إبريل" هو اسم الوسم الذي أطلقته الحركة على موقع التدوينات القصيرة "تويتر"، ورصدت "رأي اليوم" تفاعلاً لا بأس به، مع دعوات الحراك، فحساب حمل اسم نفس الحركة، أكّد أنه سينزل إلى الشارع، وسيُطالب بإطلاق المُعتقلين منذ عشرات السنوات، أما حساب سفينة الإصلاح فقد حلف يميناً بالله بأنه سيُجبر الأمير محمد بن سلمان ولي ولي العهد، على دفع قيمة شراء اليخت الفاخر، وحساب رجال الأمن الأحرار، فأكّد على أنه حراك سلمي، لا يستهدف رجال الأمن، والاشتباك معهم.

في المُقابل، سارعت المباحث السعودية، إلى إطلاق العديد من الحسابات، للرد على تلك الدعوات، والتي أكّدت بدورها على وقوفها إلى جانب ولاة الأمر، ضد حملات الحراك هذه، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار، كما اتهمت بعض الحسابات، والتي حملت أسماء وهمية، أن إيران هي من تقف وراء هذه الحملات، لأن مُناها أن يُصيب السعودية، ما أصاب سورية، واليمن.

هناك أصوات مُحرّضة ظهرت في الوسم المذكور، دعت السلطات إلى الحزم، مع المواطنين الذين سيخرجون إلى الطرقات، تلبيةً لدعوة الحراك، ودعوا إلى قتلهم دون رأفةٍ أو رحمة، أو زجهم خلف القضبان في أحسن الأحوال.

مراقبون، يرون أن دعوة الحراك ليست الأولى، في قائمة المُطالبات بالخروج على "وُلاة الأمر"، وكان قد سبقها دعوات للإضراب العام، وحملة "للتلثّم" تغطية الوجه، والظهور في مقاطع فيديو، لانتقاد النظام، ورموز القيادة في بلاد الحرمين، ومن هنا، يتوقّع المراقبون أن تتواصل مثل تلك الدعوات، بالرغم من إفشالها، مع مُواصلة السلطات السعودية، حملات إسكات وقمع مُعارضيها، خاصّة، أن التجاوزات السياسية والاقتصادية، زادت عن حدها في عهد "صاحب الرؤية" ووالده.

مختصون في الشأن المحلّي، يستبعدون أن يكون هناك تجاوباً كاملاً مع دعوة الحراك لليوم (الجمعة) 21 إبريل، والنزول إلى الشوارع في الأماكن المُحدّدة، وذلك لسببين: الأول أن الشارع السعودي، لم يعتد أجواء دعوات الحراك السلمي، ولا يعرف كيفية تطبيقها على أرض الواقع لانعدام التجربة، ويحتاج إلى جُموع من المواطنين حتى يكونوا "كبش الفداء" في مُواجهة السلطات.

السبب الثاني وفق المختصين أن السلطات السعودية معروفة بقبضتها الحديدية، ولن تسمح للذين فكّروا حتى بالمُشاركة بالحراك، للوصول إلى أماكن التجمّع المُعلن عنها، وهي تمنع أو تُحرّم بالأحرى حق التظاهر، وبالتالي ردّة فعلها العنيفة ستكون مُبرّرة في هذه الأجواء، وضمن ذلك السياق.

قد تفشل دعوة الحراك تلك تماماً، ونحن نعد هذا التقرير قبل موعد صلاة العصر بقليل حسب التوقيت المحلّي للسعودية، وبعدها الموعد المُرتقب لانطلاق الحراك، وقد لا يكون لها أصداء على أرض الواقع أبداً، وهناك سببين لذلك، لكن ومع هذا يرى مُطّلعون أن دعوة الحراك، وتحديد أماكن عامّة للانطلاق ضد نظام الدولة السعودية، هو بمثابة جُرأة، سيذكرها تاريخ بلاد الحرمين، حين ينال الشعب مطالبه، وأمنيته بالتغيير، والإصلاح، يقول مُطّلعون.